

شرح الزركشي على مختصر الخرقى

@ 557 [والاستثناء] يرجع إلى الجزاء دون الشرط ، كقول القائل : من دخل داري فأعطه درهماً ، إلا أن يكون أعجمياً . انتهى وهذا الشرط يعم المتمتع والقارن . .

(تنبيه) : إلا حاضري المسجد الحرام المقيم بالحرم ، سواء كان من أهله أو داخلاً إليه ، فلو دخل الآفاقي بعمرة في غير أشهر الحج ، ثم أقام بمكة ، (\$ \$ 16) فاعتمر في أشهر الحج ، وحج من عامه فهو متمتع ، نص عليه ، وبالعقاصى فقال : فى الآفاقى : إذا تجاوز الميقات إلى أن بقى بينه وبين مكة دون مسافة القصر ، فلا دم عليه ، لأنه من حاضريه ، وخالفه أبو محمد ، لأن الحضور بالإقامة . انتهى . .

واختلف فى ثلاثة شرائط (أحدها) هل يشترط أن لا يحرم من الميقات ، فإن أحرم منه فليس بمتمتع ؟ وفىه روايتان ، أنصهما وبه جزم أبو البركات الاشتراط ، قال أحمد فى رواية يوسف بن موسى ، وأحمد بن الحسن : إذا أقام فأنشأ الحج من مكة فهو متمتع ، فإن خرج إلى الميقات فأحرم بالحج فليس بمتمتع ، وذلك لأنه لم يترفه بترك أحد الميقاتين ، فلم يلزمه الدم ، كما لو لم يحج من عامه ، (والثانية) : لا يشترط ذلك ، إنما المشترط مفارقة الحرم بمسافة القصر ، قال أحمد فى رواية حرب فى من أحرم بعمرة فى أشهر الحج فهو متمتع إذا أقام حتى يحج ، فإن خرج من الحرم سفراً تقصر فى مثله الصلاة ، ثم رجع فحج فليس بمتمتع ، وهذا اختيار القاضى فى تعليقه ، وبالعقاصى فحمل الأولى على أن بين الميقات وبين مكة مسافة تقصر فيها الصلاة ، ولا يعرف أبو محمد غير هذا ، نظراً إلى أن القريب فى حكم الحاضر ، ويظهر أثر هذا الشرط فى (قرن) ميقات أهل نجد ، فإنه [على] يوم وليلة من مكة ، أما ما عداه فإن بينها وبين مكة مسافة القصر فأزيد ، فلا حاجة إلى هذا الشرط فيها :

(الثانى) هل تشترط النية فى ابتداء العمرة أو أثنائها ؟ فىه وجهان ، والاشتراط اختيار القاضى وأبى الخطاب ، وصاحب التلخيم ، وعدمه هو اختيار أبى محمد (الثالث) هل يشترط أن يكون النسكان عن رجل واحد ، فلو كانا عن شخصين فلا تمتع ؟ اشترط ذلك صاحب التلخيم ، قال : لأنه لا يختلف أصحابنا أنه لا بد للإحرام بالنسك الثانى من الميقات ، إذا كان عن غير الأول ، يعنى والإحرام من الميقات يسقط المتمتع ، ولم يشترط ذلك الشيخان ، و أبو محمد يخالف صاحب التلخيم فى الأصلين اللذين بنى عليهما كما عرفت ، أما أبو البركات فىوافقه فى الأصل الثانى ، فظاهر كلامه مخالفته فى الأول وإذاً يزول البناء . .

(تنبيه) : هذه الشروط كلها للمتمتع الموجب للدم ، لا للمتمتع المطلق كما تقدم التنبيه عليه ، والله أعلم . .

قال : فإن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ، آخرها يوم عرفة ، وسبعة إذا رجع . .
ش : أي إذا لم يجد الدم صام ثلاثة أيام آخرها يوم عرفة ، (\$ \$ 16) وسبعة أيام إذا
رجع إلى أهله ، لقوله سبحانه : 19 (} فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى
، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج ، وسبعة إذا رجعت ، تلك عشرة كاملة {) ويعتبر
الوجدان بالموضع الذي